

بيان المملكة العربية السعودية في اجتماع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الأمن الغذائي

إن العمل على تحقيق الأمن الغذائي وضمان تيسير وصول الأفراد إلى مصادر غذائية آمنة صحية وكافية يعد أحد الحقوق الإنسانية الأساسية الأصيلة، وركناً رئيساً من أركان التنمية المستدامة. وبالرغم من كافة الجهود العالمية المبذولة لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي المتنامية في سياق تأثيرات التغير المناخي، والنمو السكاني، والقيود الحالية على سلاسل الإمداد، إلا أنه قد ظهر جلياً للعالم مدى الحاجة الملحة إلى تعزيز النظم الغذائية وتوفير مدخلات إنتاجها لا سيما بعد الأثار التي سببتها جائحة فيروس كورونا، والتي كشفت لنا جميعاً ما تتسم به أغلب النظم الغذائية العالمية الحالية من هشاشة وضعف، ومدى حاجتنا الملحة لرفع مستوى مرونة تلك النظم وقدرتها على التكيف مع الظروف والتحديات المستقبلية.

لا تزال قضية الأمن الغذائي تمثل تحدياً مستعصياً على واضعي السياسات طيلة الأعوام العديدة الماضية. فمنذ إنعقاد المؤتمر العالمي للغذاء في عام 1996م وما أعقبه من أحداث وسياسات تتعلق بتحقيق الأمن الغذائي العالمي، كأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015م – وخاصة الهدف الثاني منها، والذي يتعلق بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030م – إلا أننا لا نزال بعيدين جداً عن تحقيق تقدم ملموس نحو القضاء على الجوع في العالم. وقياساً على الأوضاع والاتجاهات الراهنة، فمن المتوقع أن يستمر نحو 8% من سكان العالم في مواجهة خطر المجاعة بحلول عام 2030م، وهي النسبة المسجلة ذاتها في عام 2015م، الذي تم خلاله الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة.

وفي خضم التركيز العالمي على التحديات المتنامية، كتبعات جائحة كوفيد-19، ومخاطر الركود الإقتصادي، والإرتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، والأزمة الروسية-الأوكرانية القائمة حالياً، يجب ألا نغفل عن أزمة الغذاء الوشيكة. فوفقاً لما أعلنته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، يعاني 2.3 مليار شخص حول العالم في عام 2021م – أي نحو 30% من سكان العالم – من انعدام الأمن الغذائي بدرجة معتدلة أو شديدة، ومنهم نحو 924 مليون شخصاً يعانون من انعدام أمن غذائي حاد تقريباً، وذلك مقارنة بعام 2014م عندما كانت أعداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد لا تتجاوز 565 مليون شخص. وقد ظهرت هذه المشكلة بصورة أكثر حدة في القارة الإفريقية، والتي يواجه أكثر من 20% من سكانها خطر المجاعة في عام 2021م، مقارنة بنحو 12% على مستوى العالم أجمع. وعلى الرغم من تواجد نحو 6% من إجمالي سكان العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها تحتضن نحو 20% من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم.

ونظراً لاعتماد سلاسل الإمداد الغذائي العالمية بصورة كبيرة على الأسمدة كأحد أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، والتي أدى إرتفاع أسعارها – نتيجة لتبعات جائحة فيروس كوفيد-19 وما ارتبط بها من اختلالات في سلاسل التوريدات العالمية – إلى تفاقم أزمة الغذاء. وعلى الرغم من التراجع الملحوظ الذي شهدته أسعار الأسمدة عن مستوياتها القياسية المسجلة في منتصف عام 2022م، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير مقارنة بمتوسطات أسعارها قبل الجائحة، حيث سجلت ارتفاعاً بنحو 200% بنهاية شهر ديسمبر وفقاً لمؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأسمدة. لذا، فمن البديهي أن ينتج عن محدودية الأسمدة تراجع في توافر الأغذية، وتأثر فئات الشعوب الهشة والدول الضعيفة بصورة أكبر. وفي واقع الأمر، فإن الوضع

أخطر مما نتصور، فنظراً لاعتماد أكثر من نصف المحاصيل والمنتجات الزراعية المستهلكة عالمياً على الأسمدة، فإن نقص توافرها قد أدى بصورة فعلية إلى تراجع الإنتاج العالمي من القمح والذرة والأرز وغيرها من المحاصيل الزراعية الهامة، ولذا فثمة ضرورة ملحة لتضافر الجهود والعمل من أجل الحيلولة دون وقوع ملايين البشر حول العالم تحت تأثير انعدام الأمن الغذائي.

تم الاستشهاد بهذه الفقرة في ركيزة مخدلات [a1]:
Commented [a1]:
الانتاج الزراعي والأسمدة، وبالتالي يقترح حذفها كاملة

ومن أجل ذلك، فإننا نرحب بكافة الجهود الرامية لتعزيز أو صر التعاون مع شركاء التنمية، كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية والذي يُنظر إليهم عالمياً لقيادة العالم بخطوات فعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذية، ولتعزيز الأمن الغذائي في عام 2023م. كما يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد كافة اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية تركز على عدة محاور رئيسية، نتلخص في:

تقديم الدعم المباشر للفئات السكانية الهشة والدول الأكثر فقراً.

تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف لمواجهة الحمائية التجارية، وضمان انسياب السلع الزراعية والغذائية.

الإدارة الفعّالة للنظم الغذائية والإمدادات العالمية لمخدلات الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة الزراعية.

دعم الاستثمار المسؤول في الزراعة كأداة فعّالة لتعزيز النمو والازدهار وتقوية الإقتصادات وقدرتها على الصمود.

تقوية الإقتصادات الريفية وتعزيز مبدء الإقتصاد الدائري.

وفيما يختص بدعم فئات الشعوب والبلدان الهشة والضعيفة، فقد أدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتكاليف النقل واختلالات التجارة والإمدادات إلى تأثير الأمن الغذائي للدول النامية بشكل سلبي، نظراً لاعتمادها الكبير على واردات تلك السلع. لذا، فيتعين علينا تمويل ودعم تنفيذ كافة البرامج الدولية الرامية لتخفيف آثار انعدام الأمن الغذائي لهذه الدول، كبرنامج صندوق النقد الدولي لتخفيف الصدمات الغذائية وخطة عمل المؤسسات المالية الدولية المشتركة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، تواصل المملكة العربية السعودية دعم الدول الهشة والضعيفة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فقد عمدت المملكة من خلال مشاركتها في مؤسسات مجموعة التنسيق العربية على توفير نحو 10 مليار دولار أمريكي بهدف دعم دول المنطقة لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي.

لقد أسهمت القيود التجارية المفروضة على انسياب السلع الزراعية والأغذية في تفاقم الأسعار بصورة حادة. فوفقاً لمجموعة البنك الدولي، يوجد نحو 310 تدبير تجاري نشط في 86 دولة بنهاية شهر يونيو 2022م تؤثر على منتجات السلع الغذائية والأسمدة. كما حذرت منظمة التجارة العالمية في الأونة الأخيرة من تسارع وتيرة فرض الدول لمختلف القيود التجارية، و أود أن أشير هنا إلى تأثير قيود الصادرات المفروضة خلال الأزمة الغذائية الواقعة في عامي 2007 – 2008م وأثره في زيادة أسعار السلع الزراعية بنحو 40% خلال الأزمة، مما أثر على حياة ومعيشة ملايين من البشر ممن يعيشون على هامش المجتمعات والفئات الأقل دخلاً. لذلك، وفي سبيل حماية تلك الفئات الهشة والمستضعفة، يتعين علينا ضمان وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنبؤ، ومتوافق

مع قوانين وأنظمة منظمة التجارة العالمية بما يمكننا من ضمان انسياب السلع الزراعية والغذائية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وبالنظر إلى ما تمثله مدخلات الإنتاج الزراعي من أهمية حيوية للقطاع الزراعي وإنتاج الغذاء العالمي، ونظراً لاعتماد سلاسل الإمداد الغذائي العالمية بصورة كبيرة على الأسمدة كأحد أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، والتي أدى ارتفاع أسعارها إلى تفاقم أزمة الغذاء. فعلى الرغم من التراجع الملحوظ الذي شهدته أسعار الأسمدة عن مستوياتها القياسية المسجلة في منتصف عام 2022م، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير مقارنة بمتوسطات أسعارها قبل الجائحة، حيث سجلت ارتفاعاً بنحو 200% بنهاية شهر ديسمبر وفقاً لمؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأسمدة. وفي واقع الأمر، فإن الوضع أخطر مما نتصور، فنظراً لاعتماد المحاصيل والمنتجات الزراعية المستهلكة عالمياً على الأسمدة، فقد أدى نقص توافرها بصورة فعلية إلى تراجع الإنتاج العالمي من القمح والذرة والأرز وغيرها من المحاصيل الزراعية الهامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر السلبي لارتفاع أسعار الأسمدة الزراعية قد يطال خلال أعوام ومواسم الحصاد المقبلة. حيث أن ارتفاع ما نسبته 1% في أسعار الأسمدة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنحو 0.45%، وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي. كما أن 45% من أي تغيير يطرأ على أسعار الأسمدة سينعكس بطبيعة الحال على أسعار السلع الغذائية. فعلى سبيل المثال؛ ارتفاع أسعار الأسمدة سينعكس بارتفاع لفترة تمتد نحو 12 شهراً على أسعار الحبوب، مما يشير إلى أن جزءاً من الأثر المترتب على ارتفاع أسعار الأسمدة لم يتحقق في الواقع بشكل كامل بعد. لذا، فيتعين علينا – بالتعاون مع القطاع الخاص – العمل على وضع آلية ومنهجية لدعم وتيسير إيصال امدادات الأسمدة ذات الأسعار المعقولة ميسورة التكلفة للمزارعين. وعليه، فقد أصبح من الضروري تسريع وتكثيف الجهود المشتركة لمعالجة معوقات البنى التحتية والامدادات والتي أسهمت بصورة كبيرة في رفع سقف أسعار الأسمدة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تسعى المؤسسات متعددة الأطراف ذات الصلة للعمل المشترك الوثيق لمعالجة تلك العقبات والتحديات، مراعيةً في الوقت ذاته المسؤوليات التي تقع على عاتق كلٍ منها.

إن التركيز على الاستثمارات الزراعية المسؤولة وتحسين نوعيتها يعد أمراً في غاية الأهمية لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي العالمي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وأود هنا أن أذكر الجميع بحاجتنا إلى تعاضد دور الاستثمار المسؤول في الزراعة وأهميته في تلبية الطلب المتنامي على الغذاء، وضرورة البدء في وضع أطر قانونية وتنظيمية قوية يمكنها التغلب على العوائق التنظيمية وحماية حقوق المستثمرين والمجتمعات المحلية.

وأخيراً، فإن العمل على تقوية الاقتصادات الريفية، وتعزيز مبدأ الإقتصاد الدائري يعد أحد ركائز تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الفقر وخلق فرص اقتصادية جديدة. لذلك، فنحن جميعاً بحاجة إلى تمكين صغار المزارعين من القيام بدورهم التحفيزي من خلال إطلاق برامج تنمية ريفية مستدامة تحقق أمناً غذائياً للعالم وللمجتمعات الريفية، وتمكن صغار المنتجين بمجالات الزراعة المختلفة من استثمار الفرص والموارد المتاحة بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية الزراعية والإسهام في الأمن الغذائي والتنمية المتوازنة.

وختاماً، نؤكد على أننا نمتلك في واقع الأمر كافة الأدوات والموارد والسبل المعينة على اتخاذ وتسريع الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي، ولكننا بحاجة للإتفاق على كلمة جامعة للمجتمع الدولي، تعزز اتحاده لتحقيق ذلك الهدف. لقد تعلمنا ذلك الدرس – بكل أسى وأسف – من خلال التجربة

الحديثة القاسية التي مرت بنا، وما نحن مرة أخرى، تتطلع إلينا أفئدة وأبصار ملايين البشر من الفئات المستضعفة لمعالجة هذه القضية بفاعلية وسرعة قصوى.